أدلّة الترجيح اللغويّ عند شُرَّاح نهج البلاغة

- اختلاف الموقع الإعرابي أنموذجاً -

طالب الماجستير صباح جاسم مزعل
جامعة الكوفة كليّة التربية الأساسيّة قسم اللغة العربية
Sabah.jaseem@yahoo.com
الدكتور ضرغام علي محسن
أستاذ مساعد في جامعة الكوفة كليّة التربية الأساسيّة قسم اللغة العربيّة
Therghama.alhussainy@uckufa.edu.iq

Proofs of linguistic weighting among the exegetes of Nahj al-Balaghah

- a model of the difference of the Arabic site -

Master's student Sabah Jassem Mizel
University of Kufa, College of Basic Education, Department of Arabic Language
Dr. Durgham Ali Mohsen
Assistant Professor at the University of Kufa, College of Basic Education, Department of Arabic Language

الملخص:-

تعدّ ظاهرة الإعراب من خصائص النحو العربيّ، ونلمح هذا بوضوح في كتاب سيبويه، والسبب الذي دعا سيبويه لكل هذا الاهتمام هو أنَّ اللغة العربية لغة تتوخى الإيضاح والإبانة؛ لذلك كان الإعراب أحد وسائلها للإفصاح عن صلات الكلمات بعضها ببعض فهي تكوّن جمل اللغة السليمة التي تعوّد عليها العربي الفصيح. ولم يقتصر الحديث عن أهمية الإعراب في اللغة العربية على سيبويه وحده بل نجد كثيراً من النحويين لم يرتابوا في تقرير هذه الحقيقة.

الكلمات المفتاحية: أدلّة، الترجيح، نهج البلاغة، الموقع الإعرابي.

Abstract:-

The phenomenon of parsing is one of the characteristics of Arabic grammar, and we behold this clearly in Sibawayh's book. Therefore, the reason that Sibawayh called for all this interest is that the Arabic language is a language that seeks clarification and elucidation. Parsing was one of its means to disclose the connections of words to each other, as they form the sentences of the sound language that the eloquent Arab got used to it. Talking about the importance of parsing in the Arabic language was not limited to Sibawayh alone, but we find many grammarians who did not suspect this fact.

Key words: Proofs, weighting, Nahj al-Balaghah, the Arabic site.

المقدمة:ـ

الدليل لغةً واصطلاحًا:

ذكر الجوهري(ت٣٩٣هـ) أنَّ الدليل في اللغة: ((ما يُسْتَدَلُّ به. والدَليلُ: الدالُّ. وقد دَلَّهُ على الطريق يَدُلُّهُ دَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً، والفتح أعلى))[١]، وقال ابن فارس(ت٣٩٥هـ): ((الدّالُ وَاللّامُ أَصْلَان: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلّمُهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشّيْءِ. فَالْأَوّلُ قَوْلُهُمْ: دَلَلْتُ فُلَانًا عَلَى الطّرِيقِ. وَالدّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشّيْءِ. وَهُوَ بَيّنُ الدّلَالَةِ وَالدّلَالَةِ))[٢]، والدليل هو المرشد والكاشف، ففي كتاب "المصباح المنير": ((دَلَلْتُ عَلَى الشَّيْءِ وَإِلَيْهِ مِنْ بَابِ قَتَلَ وَأَدْلَلْتُ بِالْأَلِفِ لُغَةٌ وَالْمَصْدَرُ دُلُولَةٌ وَالِاسْمُ الدَّلَالَةُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ عِنْدَ إطْلَاقِهِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ دَالٌّ وَدَلِيلٌ وَهُوَ الْمُرْشِدُ وَالْكَاشِفُ))[٣]، والدّليلُ ((يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الرشد للمطلوب على معنى أنّه فاعل الدلالة ومظهرها، فيكون معنى الدليل الدّال "فعيل" بمعنى الفاعل، كعليم وقدير... والثاني: ما به الإرشاد، أي: العلامة المنصوبة لمعرفة الدليل، ومنه قولهم: العالَم دليل الصانع))[٤]. والدليل عند النحويين هو الشاهد الذي يسوقه النحويّ أمارة على صحة رأيه وقوله ومذهبه، قال أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ): ((الدليل ما يرشد إلى المطلوب، وقيل: معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارًا))[٥]، كما أنَّ الدليل قد يعني العلامة، فتكون الحركة في مواضع معيّنة دليلًا على وجود سابق للحرف كوجود الحركة تحت الحرف أو فوقه علامة على حذف حرف العلة في الجزم، أو تكون العلامة دليلًا على حذف كلمة أو أكثر من التركيب، كالتنوين في "حينئذٍ" الذي يكون دليلًا على جملة محذوفة[٦]. والأدلة في علم النحو هي ما يسمونها بـ "أصول النحو" وهي ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله))[٧]، والمقصود من هذه الأدلة هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

الترجيح لغةً واصطلاحًا:

الترجيح في اللغة يعود إلى الجذر اللغوي "رجح" الذي يدل على رزانة وزيادة، قال الخليل(ت١٧٥هـ): ((رَجَحْتُ بيَدي شيئاً: وَزنته ونَظَرت ما ثِقْلُه. وأرجَحْتُ الميزان: أَثقَلْتُه

حتى مال. ورجح الشيء رُجحاناً))[٨]، وقال ابن فارس: ((الرّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذا رَزَنَ، وَهُوَ مِنَ الرُّجْحَانِ))[٩]، أما الترجيح اصطلاحًا فقد ذهب الفخر الرازي(ت٦٠٦هـ) إلى أنَّ الترجيح هو: ((تقوية أحد الطريقين على الآخر ليعلم الأقوى فيُعمل به ويُطرح الآخَر))[١٠]، وعرَّفه التفتازاني(ت٧٩٢هـ) بأنَّه: ((بيان الرجحان أي القوة التي لأحد المتعارضين على الآخَر))[١١]، وقريب منه قول الزركشي(ت٧٩٤هـ) الذي عرَّفه بأنّه: ((تقوية إحدى الإمارتين على الأخرى بما ليس ظاهراً))[١٢]، وإلى المعنى نفسه أشار الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ) بقوله: ((إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر))[١٣]، وقيل هو: ((بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر))[١٤].

اختلاف الموقع الإعرابيّ:

تعدّ ظاهرة الإعراب من خصائص النحو العربيّ، ونلمح هذا بوضوح في كتاب سيبويه، إذ يقول: ((وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب))[١٥]، والسبب الذي دعا سيبويه لكل هذا الاهتمام هو أنَّ اللغة العربية لغة تتوخى الإيضاح والإبانة؛ لذلك كان الإعراب أحد وسائلها للإفصاح عن صلات الكلمات بعضها ببعض فهي تكوّن جمل اللغة السليمة التي تعوّد عليها العربي الفصيح. ولم يقتصر الحديث عن أهمية الإعراب في اللغة العربية على سيبويه وحده بل نجد كثيرًا من النحويين لم يرتابوا في تقرير هذه الحقيقة، قال ابن فارس: ((فأمّا الإعراب فبه تُميّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلًا لو قال: "ما أحسنْ زيدْ" غيرَ معرب أو "ضرب عمر زيد" غير معرب لم يوقَف على مراده. فإنْ قال: "ما أحسنَ زيدًا" أو "ما أحسنُ زيدٍ" أو "ما أحسنَ زيدٌ" أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده))[١٦]، وقد أنكر بعضهم دور الإعراب في المعنى وأنَّه إنّما وجد في اللغة لعلل أخرى، وهذا الرأي يمثله من القدماء قطرب[١٧]، ومن المحدثين إبراهيم أنيس[١٨]، وقال به بعض المستشرقين[١٩]. ولكنّ القول بأنَّ حركات الإعراب دوال على المعاني هو قول أكثر النحويين

كالزجاجي[٢٠]، وابن جني[٢١]، وابن فارس[٢٢]، ومن المحدثين إبراهيم مصطفى[٢٣]، فالإعراب عندهم يساعد على إزالة الغموض واللبس اللذين يمكن أن يحدثا في اللغة لولا الإعراب، كما أنّه يعدّ مظهرًا من مظاهر الدقة والجمال الذي تتميز به اللغة العربيّة، قال ابن قتيبة: ((ولها[٢٤] الإعراب الذي جعله الله وشيًا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرّق بينهما، إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلّ واحد منهما - إلا بالإعراب. ولو أنّ قائلًا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة - لدلّ التنوين على أنّه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنّه قد قتله))[٢٥]، ولولا الإعراب لاختلّ الأمر؛ لأنّ مَنْ يريد أنْ يحكم في هذه القضية يختلط عليه أمرها ولكنّ الإعراب أبان عنها دون لبس أو غموض. وكان اختلاف الموقع الإعرابي بين شُرّاح نهج البلاغة يدخل في هذا الإطار، وعلى النحو الآتي:

١ـ الاختلاف بين المرفوعات:

- يحتمل الموقع الاعرابي لقوله عليه السلام: "رَبٌّ رَحِيمٌ" أكثر من توجيه، ففي قوله عليه السلام: ((فَاللَّهَ لاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَمُحَمَّدًا فَلاَ تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ، أَقِيمُوا هَذَيْنِ الْعَمُودَيْنِ، وَأَوْقِدُوا هَذَيْنِ الْمِصْبَاحَيْنِ، وَخَلاَكُمْ ذَمٌّ مَالَمْ تَشْرُدُوا، حُمِّلَ كُلُّ امْرِىءٍ مَجْهُودَهُ، وَخُفِّفَ عَنِ الْجَهَلَةِ، رَبٌّ رَحِيمٌ، وَدِينٌ قَوِيمٌ، وَإِمَامٌ عَلِيمٌ)) الخطبة (١٤٩)[٢٦]، اختلف شُرّاح نهج البلاغة على النحو الآتي:

الوجه الأول: أن تكون " رَبٌّ رَحِيمٌ" فاعل "خَفَّفَ" على رأي مَنْ رواها فعلًا ماضيًا للمعلوم وهو احتمال ذكره القطب الراونديّ، وابن أبي الحديد[٢٧].

وذهب ابن ميثم البحرانيّ إلى أنّها ((فاعل لفعل يفسره قوله: "حَمَلَ، وخفّف" أي يحملكم ربٌ رحيمٌ، كرجال في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ﴾ {سورة النور ٣٦ - ٣٧}))[٢٨].

الوجه الثاني: احتمل الكيذريّ[٢٩]، وابن أبي الحديد المعتزليّ[٣٠]، أن تكون " رَبٌّ رَحِيمٌ" خبر لمبتدأ محذوف، أي ربُكم رَبٌّ رَحِيمٌ، أو ذاك المكلِّفُ رَبٌّ رَحِيمٌ.

مناقشة الاحتمالات:

أما الاحتمال الأول وهو أن تكون "رَبٌّ رَحِيمٌ" فاعل "خَفَّفَ" على رأي مَنْ رواها فعلًا ماضيًا للمعلوم، فيرد عليه:

الأول: يرى ابن أبي الحديد المعتزليّ أنَّ هذا الوجه ((ليس بمستحسنٍ؛ لأنَّ عطف "دِيْنٌ" عليه يقتضي أن يكون "الدينُ" مخفَّفًا وهذا لا يصح))[٣١].

الثاني: إنَّ هذا الاحتمال مرجوح؛ لما تقدَّم من ترجيح صيغة البناء للمجهول على صيغة المعلوم[٣٢].

الثالث: إنَّ السياق اللغويّ لا يتفق مع هذا الاحتمال؛ لأنَّ قوله عليه السلام: "رَبٌّ رَحِيمٌ، وَدِينٌ قَوِيمٌ، وَإِمَامٌ عَلِيمٌ" بمنزلة التعليل لما سبقه من كلام، فإنَّ عدم التكليف إلَّا بالمستطاع والتخفيف عن الجُهَّال نحو من التفضّل والتمنّن من الله تعالى على عباده فاحتاج ذكر ذلك؛ فالرحمة الربانيّة، والدين القويم، والإمام العليم هي سبب هذه النعمة العظيمة، وهذا يتعارض مع عدّها فاعل، فهي جملة مستأنفة بمثابة الجملة الموضّحة، كما أنَّه يوجد في العبارة فعلان هما "حمّل" و"خفّف" وهما متغايران من حيث المعنى، فالأول فيه معنى التكليف والمحاسبة، والثاني فيه تفضّل ومسامحة، فلماذا يُبنى الأول للمجهول ويبنى الثاني للمعلوم؟ وبناءً عليه لا يغدو النصّ متناسقًا، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يقال إنَّ كلا الفعلين مبنيان للمعلوم.

الرابع: ما ذكره البحرانيّ من أنَّها فاعل لفعل يفسره قوله: "حَمَلَ، وخفّف" أي يحملكم ربٌّ رحيمٌ، كرجال في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ﴾ {سورة النور ٣٦ - ٣٧}، احتمال بعيد، ويبدو أنَّ هذه الآية المباركة بعيدة عن الاستدلال بها في المقام؛ لأنَّ التقدير في "رجال" غير مبتنٍ على اختلاف الحركة أو اختلاف محل الوقف كما هو الحال في الخطبة، أضف إلى ذلك أنَّ هذا التقدير فيه كثير من التعسف والتكلّف، والأصل عدمه. وبناءً على ما مَرَّ تظهر مرجوحيّة هذا الاحتمال.

الخامس: في هذا الاحتمال تكون الجملة فعلية، بينما على الاحتمال الثاني تكون الجملة

جملة اسمية وهناك فارقٌ كبير بين الجملتين، فالأولى تدلّ على التجدّد والحدوث، بينما تدلّ الثانية على الدوام والاستمرار والثبوت، ومن هنا يترجّح الاحتمال الثاني، ويظهر ضعف الاحتمال الأول ومرجوحيّته.

وفي الاحتمال الثاني تكون جملة "رَبٌّ رَحِيمٌ" كلامٌ مستأنف وتعرب خبر لمبتدأ محذوف، أي ربُّكم رَبٌّ رَحِيمٌ، أو ذاك المكلِّفُ رَبٌّ رَحِيمٌ، ويرى القطب الراوندي[٣٣] أنَّ هذا الاحتمال أحسن وروايته أصحّ، فيكون إشارة إلى ما تقدّم من قوله عليه السلام: "أَقِيمُوا هذَيْنِ الْعَمُودَيْنِ". وسبب الحذف هو أنَّ هذه الجملة مكتفية لدلالة ما تقدَّمها عليها والمعنى: ربُّكم ربٌّ رحيمٌ عالمٌ بالمصلحة، ودينٌ قويمٌ لا عوج فيه، وإمامٌ عليمٌ بالأحكام. وهذا الاحتمال راجح يدعمه السياق العام في الخطبة.

- ويتردد فاعل الفعل "رَاعَنِي" بين احتمالات عدّة، في قوله عليه السلام: ((فَمَا رَاعَنِي إلاَّ وَالنَّاسُ إلَيَّ كَعُرْفِ الضَّبُعِ، يَنْثَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ جَانِب، حَتَّى لَقَدْ وُطِىءَ الحَسَنَانِ، وَشُقَّ عِطْفَايَ، مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرَبِيضَةِ الغَنَمِ)) الخطبة (٣)[٣٤]، على النحو الآتي:

الوجه الأول: إنَّ فاعل" رَاعَنِي" هو الجملة الاسمية التي مبتدؤها " النَّاسُ"، وخبرها محذوف دَلَّ عليه متعلّقه " إليَّ" وتقديره: مقبلون إليَّ ونحوه. وهذا مقتضى قول الكوفيين إذ جوّزوا كون الجملة فاعلًا، وهذا أحد الوجهين اللذين ذهب إليهما ابن ميثم البحراني[٣٥].

الوجه الثاني: إنَّ فاعل " رَاعَنِي" هو ما دلَّت عليه الجملة وكانت مفسّرة له من المصدر والتقدير: فما راعني إلا إقبالُ الناسِ إليَّ، وهو مذهب البصريين إذ منعوا كون الجملة فاعلًا، ونظيره قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (سورة يوسف ٣٥)، وهو وجه آخر احتمله ابن ميثم البحراني[٣٦].

الوجه الثالث: إنَّ فاعل " رَاعَنِي" محذوف مدلول عليه بالفعل، وجملة " وَالنَّاسُ إليَّ" حاليّة مبيّنة لهيأة المفعول ومفسّرة للمستثنى المحذوف، وتقدير الكلام: ما راعني رايعٌ إلا حالة أعني كون الناس رسلًا إليَّ، وهو ما ذهب إليه بعض الشُرَّاح[٣٧].

مناقشة الاحتمالات:

الفاعل لغة مَنْ أوجد الفعل، واصطلاحًا: اسم صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر أو ما في تأويله أي: الاسم[٣٨]. وقد احتمل البحرانيّ في الوجه الأول أن يكون فاعل" رَاعَنِي" هو الجملة الاسمية التي مبتدؤها "النَّاسُ"، وخبرها محذوف دلَّ عليه متعلّقه "إليَّ"، بينما احتمل في الوجه الثاني أن يكون تقدير الفاعل: "فما راعني إلا إقبالُ الناسِ إليَّ"، وفي هذا الإطار يقول ابن هشام: ((اُخْتلف فِي الْفَاعِل ونائبه هَل يكونَان جملَة أم لَا، فَالْمَشْهُور الْمَنْع مُطلقًا، وَأَجَازَهُ هِشَام وثعلب مُطلقًا نَحْو: يُعجبنِي قَامَ زيد، وَفصّل الفرّاء وَجَمَاعَة ونسبوه لسيبويه، فَقَالُوا: إِنْ كَانَ الْفِعْل قلبيًا وَوجد مُعَلّق عَن الْعَمَل نَحْو: ظهر لي أَقَامَ زيد صَحّ، وَإِلَّا فَلَا، وحملوا عَلَيْهِ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ (سورة يوسف ٣٥)، وَمنعُوا: يُعجبنِي يقوم زيد، وأجازهما هِشَام وثعلب واحتجا بقول الشاعر[٣٩]: [الطويل]

وما راعَني إلّا يَسيرُ بشُرْطَةٍ ... وعَهْدِي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ

وَمنع الْأَكْثَرُونَ ذَلِك كُلّه وَأولُوا مَا ورد مِمَّا يُوهمهُ فَقَالُوا: فِي "بدا" ضمير البداء، و"يسير" على إِضْمَار أَنْ))[٤٠]، أو: "مسيره" على هذا وجهه، وقد يجوز أن يكون حالًا، والفاعل مضمر، أي: وما راعني إلّا سائرًا بشرطة[٤١]. ولا تقدّر "أنّ" المشددة، ولا "ما" لعدم ثبوته، ولا يقدّر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين، خلافًا للكوفيين، ولا حجة لهم في نحو: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ حيث أولّوا "ليسجننه" بالسجن، بفتح السين على أنه فاعل "بدا" لاحتمال أن يكون فاعل "بدا" ضميرًا مستترًا فيه راجعًا إلى المصدر المفهوم منه، والتقدير: ثم بدا لهم بداء[٤٢].

وقد ذهبوا في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب:

((أحدها: أنَّه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب المبرّد والفارسيّ وجمهور البصريين، وصحّحه بعض أصحابنا.

الثاني: أنَّه يجوز، وإليه ذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين، وأجازوا: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمر. واستدلوا بتلك الدلائل التي سبقت.

الثالث: مذهب الفرّاء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل فأجازوا ذلك إذا كانت

الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب والفعل معلّق عنها، نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو، وعلم أقام عبد الله أم بكر. ولا يجيزون: يسرني يخرج عبد الله، فإنْ جاء ما ظاهره ذلك تأولّوه))[٤٣].

والفعل "راعني" بمعنى أفزعني الشّيء، وروّعني مثله وراعني جماله أعجبني[٤٤]، وعن الأزهري: ((ما راعني إلاّ مجيئك" أي ما شعرت إلاّ بمجيئك كأنّه قال: ما أصاب روعي إلاّ لذلك))[٤٥]، وهذا كلام يستعمل في مفاجأة الأمر ألا ترى أنّه يعاقب إذا المفاجأة تقول: خرجنا فإذا زيد بالباب وخرجت فما راعني إلاّ فلان بالباب[٤٦]. وفي كتاب "أساس البلاغة": ((«ما راعني إلاّ مجيئك» بمعنى ما شعرت إلاّ به))[٤٧]، قال التستري: ((والصواب أن يقال: إنّه بمعنى شعور بشيء مفزع لاشتقاقه من الروع بالفتح، بمعنى: الفزع))[٤٨]. وفي "صحاح الجوهري": ((راعني الشيء: أي: أعجبني))[٤٩]، قال التستري: ((والصواب التفصيل في استعماله بين السلب والايجاب بأن يقال: لا يستعمل في النفي إلّا مع "إلّا"، كما في كلامه عليه السلام، وما يأتي من الشعر بمعنى عدم الشعور إلاّ بمفزع، وكلمة «ما راعني» مختصّة في كلام العرب بمجيء فاعله جملة))[٥٠]. قال عمر بن أبي ربيعة[٥١]: [البسيط]

فَلَمْ يَرُعْهُنَّ إِلَّا العِيسُ طالِعَةً ... يَحْمِلْنَ بِالنَّعْفِ رُكَّاباً وَأَكْوارا

وقال التستري في موضع آخر: ((والصواب اختصاص الجواز بكلمة "راعني"، ومستقبله منفيين بشهادة استعمالاتهما، بل لا يجوز في فاعلهما غير الجملة. فورد كذلك في موضعين آخرين من كلامه عليه السلام في "النهج": ((فما راعني إلاّ انثيال الناس على فلان يبايعونه))[٥٢]، وقال أبو الفتح الكراجكي (ت٤٤٩هـ): كتب عليه السلام إلى معاوية: ((فما راعني إلاّ والأنصار قد اجتمعت))[٥٣]. وعن أنس قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «لينتهين بنو وليعة أو لأبعثنّ إليهم رجلًا كنفسي يمضي فيهم أمري، ويقتل المقاتلة، ويسبي الذرّية». قال أبو ذر: فما راعني إلاّ برد كفّ عمر من خلفي، فقال: مَنْ تراه يعني؟ فقلت: ما يعنيك، وإنّما يعني خاصف النعل عليًا عليه السلام))[٥٤]. والعبارة في الخطبة تعجّب مصحوب بالتوكيد، فهو أسلوب من أساليب التوكيد التي تفيد القصر ((وهي من أساليب الإمام البليغة ما يحيّر المعرب في تقدير فاعل الفعل وتأويل الواو وذلك من أساليب الفصاحة النادرة))[٥٥]، وبعد ما مرّ يظهر أنّ الاحتمال الأول هو الأرجح، وهذا لا يعني بطلان الاحتمالات الأخرى فيجوز أن

يكون فاعل "رَاعَنِي" محذوف مدلول عليه بالفعل، وجملة "وَالنَّاسُ إليَّ" حاليّة مبيّنة لهيأة المفعول ومفسّرة للمستثنى المحذوف، وتفسير الكلام: ما راعني رايعٌ أو شيءٌ إلَّا حالة أعني كون الناس رسلًا إليَّ أو ((ما أفزعني حالة إلَّا حالة ازدحام الناس للبيعة))[٥٦]، غير أنَّ الاحتمال الأول أرجح منه.

٢ ـ الاختلاف بين المنصوبات:

- ويحتمل في الموقع الإعرابيّ لقوله عليه السلام: "طُولَ أَمَلٍ" أكثر من توجيه إعرابيّ، ففي قوله عليه السلام: ((فَلاَ يَغُرَّنَّكَ سَوَادُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ، فَقَدْ رَأَيْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِمَّنْ جَمَعَ الْمَالَ وَحَذِرَ الإِقْلاَلَ، وَأَمِنَ الْعَوَاقِبَ، طُولَ أَمَلٍ وَاسْتِبْعَادَ أَجَلٍ، كَيْفَ نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَأَزْعَجَهُ عَنْ وَطَنِهِ، وَأَخَذَهُ مِنْ مَأْمَنِهِ)) الخطبة (١٣٢)[٥٧]، اختلف شُرّاح نهج البلاغة إلى أقوال عدّة:

القول الأول: ذهب القطب الراوندي[٥٨]، وابن ميثم البحرانيّ[٥٩] إلى أنَّ "طولَ" منصوب على البدل من المفعول المنصوب بـ "رأيتَ" وهو " مَنْ كان قبلك"، ويكون التقدير: "قد رأيت طولَ أملِ مَنْ كان قبلك"، وأجاز ابن أبي الحديد إعرابه بدلًا، وقال: ((وهذا بدل الاشتمال، وقد حذف منه الضمير العائد كما حُذف من قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ {سورة البروج ٤ – ٥}))[٦٠].

القول الثاني: ذهب ابن أبي الحديد[٦١]، وابن ميثم البحرانيّ في شرحه الصغير[٦٢] إلى أنَّ "طُولَ" منصوب على أنَّه مفعول له.

القول الثالث: اختار الكيذريّ أن تكون "طُولَ أَمَلٍ" منصوبة بنزع الخافض، وقال: ((والذي يقتضيه سياق الكلام أن يكون التقدير: لطول أمل، فلما نزع الخافض وصل الفعل الذي هو "جمع" وما بعده إليه فنصبه))[٦٣].

القول الرابع: احتمل ابن ميثم البحرانيّ أن يكون "طولَ" سدّ مسدّ الحال[٦٤].

القول الخامس: وهو وجه آخر احتمله البحراني وهو أن يكون "طولَ" ظرفًا والعامل "أَمِنَ"[٦٥].

مناقشة الاحتمالات:

في الاحتمال الأول تكون "طولَ" منصوبة على البدل من المفعول به المنصوب بـ "رأيتَ" وهو "مَنْ كان قبلك"، وأجاز ابن أبي الحديد إعرابه بدل اشتمال، واعترض الكيذريّ على إعرابه بدلًا، وقال: ((وهذا بعيد جدًا))، وعلَّلَ ذلك بوجهين: الأول: ((لأنَّه لا يجوز أن يكون بدل الكل من الكل، ولا بدل الجزء من الكل؛ لأنَّ طول الأمل ليس نفس "مَنْ كان" ولا بعضه، ولو جعل في حكم بعضه مجازًا للزم أن يكون في الثاني ضمير الأول كما تقول: "ضربت زيدًا رأسَهُ"، وكذلك لو جعل بدل الاشتمال لوجب أن يكون فيه ضميرًا وما سدّ مسدّه وليس كذلك))[٦٦].

وهذا الإشكال تام، ولكن ما ذكره الكيذريّ من لزوم أن يتصل البدل بضمير يعود على المبدل منه، فيما لو جعلناه بدل اشتمال فغير تام لجواز حذف الضمير العائد كما مَرَّ في (سورة المعارج الآية ٤،٥)[٦٧]، وقد ورد في الشعر العربي حذف الضمير، ومنه قول الأعشى[٦٨]: [الطويل].

لَقَدْ كان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيتُه ... تَقَضِّي لُباناتٍ ويَسْأمُ سائمُ

أي ثويته فيه.

الثاني: ((من حكم البدل عند الأكثرين أن يجعل المبدل منه في حكم الساقط، وتقدير سقوطه هنا يفسد الكلام في البدل الغلط يكون المبدل منه أولى بالسقوط وإذا سقط لا يسدّ معنى الكلام))[٦٩]. وبناءً على هذا لا يصح إعراب "طول" بدل اشتمال أو بدل بعض من كل.

أما الاحتمال الثاني فهو أنَّ "طُولَ" منصوب على أنَّه مفعول له، أي فعلوا ذلك لأجل طول الأمل، فقد أشكل الكيذريّ على إعرابه مفعولًا له قائلًا: ((إنَّ من شرائط المفعول له أن يكون فعلًا لفاعل الفعل المعلّل، ولو قال مقام "طول" إطالة لكان كذلك لا محالة، وشرائط المفعول أن يكون مصدرًا أو فعلًا لفاعل الفعل المعلّل ومقارنًا له في الوجود فإن فقد شيء من ذلك يدخل اللام، وكل الشروط حاصلة في قوله: "واستبعاد أجل" إلّا أنَّه لما عطف على "طول" كانا مقرونين في قرن))[٧٠]. وقد نصَّ الكيذريّ على شروط المفعول له وهي

المصدر المعلّل لحدث يشاركه وقتًا وفاعلًا، فأولّها كونه مصدرًا و"طول" كذلك، قال الأزهريّ: ((قَالَ: وَيُقَال للشّيْء الطّوِيل: طَال يَطُول طُولًا فَهُوَ طَوِيل))[٧١]، كما أنَّ "طول الأمل" يفيد علّة الفعل وهو "أمن العواقب" وما قبلها من الأفعال كجمع المال، وحذر الإقلال[٧٢]، وهو الإشكال ذاته الذي عرضه ابن أبي الحديد وأجاب عنه بقوله: ((إنْ قال قائل: إنَّ المفعول له ينبغي أن يكون الفعل علة في المصدر، وهاهنا ليس الأمن علة طول الأمل، بل طول الأمل علة الأمن))[٧٣]. ثم أجاب ابن أبي الحديد على هذا الإشكال بقوله: ((كما يجوز أن يكون طول الأمل علة الأمن، يجوز أن يكون الأمن علة طول الأمل، ألا ترى أنَّ الإنسان قد يأمن المصائب فيطول أمله في البقاء ووجوه المكاسب لأجل ما عنده من الأمن))[٧٤]. كما أنَّ "طول أمل" قارن "أمن العواقب" وما قبلها في الوقت، وفاعلهما واحد[٧٥]، وإنّما أراد الكيذريّ أن يكون مصدر "طال": إطالة، وهو مصدر الرباعي "أطال" لا مصدر الثلاثيّ، فلذلك صحّح ذلك في "استبعاد أجل"، ولم يصحّحه في "طول أمل". فعليه يكون هذا الإشكال غير تام، وإعرابها مفعولًا له هو الراجح.

أما الاحتمال الثالث الذي اختاره الكيذريّ فهو أن تكون "طُول أَمَلٍ" منصوبة بنزع الخافض، معتمداً على ما يقتضيه سياق الكلام، فلما نزع الخافض وصل الفعل الذي هو "جمع" وما بعده إليه فنصبه. والحقّ أنّه لا فرق بين اختيار الكيذريّ والوجه السابق وهو إعرابه "مفعول له" الذي أنكره؛ لأنَّ جمهور النحاة يرون نصب المفعول له جوازًا كانتصاب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر، فهو من المنصوب بعد نزع الخافض "حرف التعليل"[٧٦]، قال سيبويه: ((باب ما يَنتصب من المصادر لأنّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان؟... وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا "وكذا". فهذا كلّه يَنتصب لأنّه مفعول له، كأنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا "وكذا" فقال: لكذا "وكذا"، ولكنّه لّما طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله))[٧٧].

أما الاحتمال الرابع الذي ذكره ابن ميثم البحرانيّ فهو أن يكون "طول" سدّ مسدّ الحال، أي مصدر سدّ مسد الحال، فقد كثُر مجي الحال مصدرًا نكرة، ولكنّه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل[٧٨]، أما وقوع المصدر المعرّف حالًا فهو قليل في لسان العرب،

وذلك ضربان: علم جنس كقولهم: جَاءَتِ الْخَيْلُ بَدَادِ؛ أي جاءت الخيل مُتفرّقة مُتبددة. والثاني: أن يكون معرّفًا بـ "أل"، كقولهم: أرسلها العراكَ، وهو مؤوّل بنكرة، أي معتركة، وزِيدَ عليه المعرّف بالإضافة نحو "جاء زيد وحدَه" أي منفردًا. وعلى هذا لا يكون هذا الاحتمال راجحًا.

أما الاحتمال الخامس فهو أن يكون "طول" ظرفًا والعامل "أَمِنَ"، والْمَفْعُول فِيهِ الّذي يُسمى ظرفًا مَا ضمّن من اسْم وَقت أو مَكَان معنى "فِي" باطراد لوَاقِع فِيهِ مَذْكُور أو مُقَدّر ناصب لَهُ، وذكر شُرّاح الألفية - تبعًا للناظم - واحدًا مما ينوب عن الظرف، وهو المصدر، وبيّنوا أنَّ نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة بحيث يجوز أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان وأنَّ نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألّا تستعمل منه إلّا ما ورد عن العرب[٧٩]، فيكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد، والأصل: وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج، ووقت خروج زيد، بحذف المضاف، وإعراب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر، لكن شرطه إفهام تعيين الوقت وليس على إطلاقه، فلابد أن يكون المعنى واضحاً[٨٠]، وهو في النصّ لا ينسجم مع السياق وبهذا يكون هذا الاحتمال مرجوحًا، ويبقى الاحتمال الثاني هو الأرجح.

- يتردد المصدر المؤول "أَنْ يُعْدِيَكُمْ" بين إعرابين في قوله عليه السلام: ((فَاحْذَرُوا عَدُوَّ الله أَنْ يُعْدِيَكُمْ بِدَائِه، وَأَنْ يَسْتَفِزَّكُمْ بِنِدَائِه، وَأَنْ يُجْلِبَ عَلَيْكُمْ بِخَيْلِه وَرَجِلِه. فَلَعَمْرِي لَقَدْ فَوَّقَ لَكُمْ سَهْمَ الْوَعِيدِ، وَأَغْرَقَ لَكُم بِالنَّزْعِ الشَّدِيدِ)) الخطبة (١٩٢)[٨١]، بحسب توجيهات شُرّاح نهج البلاغة، و"يُعْدِيَكُمْ" من العدوى وهو ما يعدي من جربٍ أو غيره[٨٢]، وعلى النحو الآتي:

القول الأول: ذهب ابن أبي الحديد[٨٣] إلى أنَّ موضع " أَنْ يُعْدِيَكُمْ " نصب على البدل من قوله عليه السلام: "عَدُوَّ اللهِ"، وهو ما احتمله القطب الراوندي[٨٤]، والكيذري[٨٥]، وابن ميثم البحراني[٨٦].

القول الثاني: احتمل القطب الراوندي[٨٧]، ووافقه الكيذري[٨٨] أن يكون موضع" أَنْ يُعْدِيَكُمْ " مفعولًا ثانيًا.

مناقشة الاحتمالين:

في الاحتمال الأول رأى بعض الشُرّاح ومنهم ابن أبي الحديد أنّ موقع المصدر المؤول «أَنْ يُعْدِيَكُمْ» هو في محل نصب بدل من المفعول به «عدو اللّه»، ولا ريب أنّهم يعنون به بدل الاشتمال وهو بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال على مختار ابن هشام وهو رأي المُبَرِّد، والسيرافي، وابن جنّي، كقولنا: أعجبني زيدٌ علمُه، ولابُدّ حينئذٍ أن يكون مشتملًا على ضميرٍ عائدٍ على المبدل منه سواء أكان مذكورًا أم محذوفًا مقدّرًا، ومن حكم البدل عند الأكثرين أن يجعل المبدل منه في حكم الساقط، ويصحّ الاستغناء عنه بالأول، ولذلك بعضهم يُعبّر عن بدل الاشتمال: ما كانت العلاقة بينه وبين المُبْدَل منه بغير الكليّة والجزئية، فالبدل أما أن يكون بدل كل من كل، فتكون العلاقة بينهما كلية، أو بدل بعض من كل، فتكون العلاقة جزئية، وإنْ لم يكن هذا أو ذاك فهو بدل اشتمال.

وفي الاحتمال الثاني يكون موقع المصدر المؤول «أَنْ يُعْدِيَكُمْ» مفعولًا ثانيًا، وقد اعترض ابن أبي الحديد[٨٩]، وابن ميثم البحرانيّ[٩٠] على هذا القول؛ لأنّ الفعل "احذروا" لا يتعدّى إلى مفعولين، ونسبا ما ذهب إليه القطب الراونديّ إلى الخطأ والسهو. غير أنّ بعض المحدثين يرون أنّ: ((الفعل "احذر" ينصب مفعولًا واحدًا أو مفعولين، وقد ينصب مفعولًا واحدًا ويتعدّى للثاني بحرف جر))[٩١]، وفي كتاب "النحو الوافي" عن قول الشاعر[٩٢]: [الطويل]

إِيّــاكَ إِيّــاكَ الْمِــرَاءَ فَإِنّــهُ إلى الشّــرِّ دعّــاءٌ وللشّــرِّ جَالِــبُ

((إنْ لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولًا به للفعل "أحذر" المحذوف؛ لأنّه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة. فأول المفعولين هو "إيّاك" وفروعه، وثاني المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير "إيّاك"، وفروعه))[٩٣]، وهذا التوجيه الأخير بطبيعة الحال يخالف مذهب سيبويه في توجيه المراد بهذا البيت[٩٤]، ويبدو أن بعض المتأخرين من شُرّاح النهج[٩٥] حملوا كلام الراونديّ على احتمال إرادته التعديّ بحرف الجر "مِنْ"، وأنّه يمكن أن يكون مفعوله الثاني بنزع الخافض، والأصل «من أنْ يعديكم بدائه»، وأعربوا المصدر المؤول في محل نصب مفعول به بنزع الخافض أي "احذروا من عداوته لكم"، بدعوى أنّ حذف الجار قبل "أنْ" قياسيّ في النحو[٩٦]. وبناءً على ما تقدّم يكون

الاحتمال الأول هو الراجح.

٣ ـ الاختلاف بين المرفوعات والمنصوبات:

- يتردد الموقع الاعرابي لقوله عليه السلام: "تِجَارَةٌ مُرْبِحَةٌ" بين أكثر من إعراب بحسب توجيهات شُرّاح نهج البلاغة، ففي قوله عليه السلام: ((قُلُوبُهُمْ مَحْزُونَةٌ، وَشُرُورُهُمْ مَأْمُونَةٌ، وَأَجْسَادُهُمْ نَحِيفَةٌ، وَحَاجَاتُهُمْ خَفِيفَةٌ، وَأَنْفُسُهُمْ عَفِيفَةٌ. صَبَرُوا أَيَّامًا قَصِيرَةً أَعْقَبَتْهُمْ رَاحَةً طَوِيلَةً، تِجَارَةٌ مُرْبِحَةٌ، يَسَّرَهَا لَهُمْ رَبُّهُمْ)) الخطبة (١٩٣)[٩٧]، اختلفوا على النحو الآتي:

الوجه الأول: "تِجَارَةٌ مرْبِحَةٌ" بالرفع خبر أي تجارتُهم تجارةٌ مربحةٌ فحذف المبتدأ، واحتمل هذا الوجه ابن أبي الحديد المعتزليّ[٩٨].

الوجه الثاني: "تِجَارَةً مرْبِحَةً" بالنصب على أنَّه مصدر محذوف الفعل وهو كثير في الكلام، والتقدير: اتجروا، وهذا التقدير من مضمون الكلام السابق؛ لأنَّ مضمون قوله: صبروا أياماً قصيرة أعقبهم راحة طويلة يدل على أنَّهم اتجروا بذلك، وذهب إلى هذا الوجه القطب الراونديّ[٩٩]، والكيذريّ[١٠٠]، وابن أبي الحديد[١٠١]، وابن ميثم البحرانيّ[١٠٢].

الوجه الثالث: احتمل القطب الراونديّ أن تكون "تِجَارَةً مرْبِحَةً" بالنصب بدل من "رَاحَة" [١٠٣].

الوجه الرابع: أن تكون "تِجَارَةً مرْبِحَةً" حال منصوب، وهو وجه آخر احتمله القطب الراونديّ[١٠٤].

الوجه الخامس: أن تكون "تِجَارَةً مرْبِحَةً" منصوب على المدح والتخصيص أي أعني تجارة، أو أخصّ تجارة، وهذا وجه آخر احتمله القطب الراونديّ[١٠٥]، والكيذريّ[١٠٦].

مناقشة الاحتمالات:

تتأرجح عبارة "تِجَارَة مرْبِحَة" بين الرفع والنصب، فقد احتمل ابن أبي الحديد أن تكون خبراً أي تجارتُهم تجارةٌ مربحةٌ فحذف المبتدأ، وبناءً على هذا الاحتمال تكون الجملة اسمية، ومن المعلوم أنَّ الفعل يدل على التجدد والحدوث، أما الاسم فيدل على الثبوت

والدوام[١٠٧]، وإذا كان وضع الجملة الاسمية على إفادة الثبوت ووضع الجملة الفعلية على إفادة التجدد، فإنَّ الجملة الاسمية تدل على معنًى أوفى مما تدل عليه الجملة الفعلية، ولهذا ذهب بعضهم إلى أنَّ الجملة الاسمية تفيد تأكيد المعنى[١٠٨]، ورجّح الدكتور كاطع الدراجي رفع "تجارة" على الخبرية حتى تدل الجملة الاسمية على ثبات عمل المتقين الصالح واستقراره، فسياق النصّ كلّه بُنِيَ على الجملة الاسمية لا الفعلية، فالإمام عليه السلام يصف حال المتقين، ولا يريد أن يأمرهم بالتجارة، وأنَّ النصب ((في جميع وجوهه التي أوردها الراونديّ يدل على زوال العمل الصالح، وعدم استقرارهم عليه بلحاظ الفعل المقدّر مع نصب تجارة سواء كان مقدّمًا أم مؤخرًا))[١٠٩]. والوجوه المحتملة في النصب تدور بين البدلية من "راحة"، أو النصب على المدح، أو على الحال، أو تكون "تِجَارَةَ مَرْبِحَةَ" مصدر محذوف الفعل وهو كثير في كلام العرب، والتقدير: اتجروا، وجميع هذه الوجوه محل نظر.

فأما إعرابها بالنصب على المدح والتخصيص أي أعني تجارة، أو أخصّ تجارة، فيستلزم تقدير فعل مما يحولّها إلى جملة فعلية وقد مَرَّ مرجوحيته. وأمّا إعرابها بدلًا من "راحة" فيرد عليه: ما ذكره الكيذريّ، إذ ضَعّفَ هذا الوجه؛ ((لأنَّ التجارة المربحة ليست بنفس الراحة[١١٠]، وإنَّما صبرهم المستعقب لتلك الراحة هي التجارة))[١١١]، وهذا صحيح فالتجارة المربحة ليست الراحة نفسها، وإنَّما صبرهم المستعقب لتلك الراحة هي التجارة، فلا تكون بدلًا مطابقًا ولا بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال؛ لأنَّه يجب أن يكون البدل والمبدل منه مشتركين في المعنى وهذا غير موجود هنا في النصّ وبه يضعف هذا الاحتمال.

أما النصب على الحال فهو إنْ دلَّ على الانتقال يعدّ مرجوحًا لدلالة التجارة على الاستمرار والدوام، كما أنّها يجب أن تدل على الهيأة وهذا يُراد به أنَّ الحال إنّما تأتي لكشف الانبهام؛ إنْ صحَّ التعبير، وهو انبهام الهيأة لا الذات، وهو غير متحقّق في "تجارة".

وأما احتمال أن تكون "تِجَارَةَ مرْبِحَةَ" مصدر محذوف الفعل والتقدير: اتجروا، فهو مبني على التقدير والأصل عدمه، كما أنّه سيجعل الجملة الفعلية دالّة على التجدّد والحدوث، وقد قدَّمنا فيما سلف أرجحيّة دلالة الجملة على الثبوت والدوام، وهو الذي يجعل الاحتمال الأول أكثر رجحانًا على غيره من الاحتمالات.

- ويتردد الموقع الاعرابي لكلمة "فَريضة" بين أكثر من احتمال بحسب توجيهات شُرّاح نهج البلاغة في قوله عليه السلام: ((وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ ـ سُبْحَانَهُ ـ مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعِيَّةِ، وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ، عَلَى الْوَالِي، فَرِيضَةٌ فَرَضَهَا اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ لِكُلٍّ عَلَى كُلٍّ، فَجَعَلَهَا نِظَامًا لأُلْفَتِهِمْ، وَعِزًّا لِدِينِهِمْ)) الخطبة (٢١٦)[١١٢]، فاختلفوا فيها على النحو الآتي:

الوجه الأول: أن تكون" فَرِيضةٌ " بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي ذلك فريضةٌ، والتقدير: كلاهما فريضةٌ من قبل الله، واحتمل هذا الوجه الكيذريّ[١١٣]، وابن أبي الحديد[١١٤]، وابن ميثم البحرانيّ[١١٥].

الوجه الثاني: أن يكون " أَعْظَمُ" مبتدأ، و"حَقُّ الوَالِي" خبره، و"حَقُّ الرَّعِيَّةِ" كلام مستأنف على سبيل الابتداء، و" فَرِيضةٌ " خبره، واحتمل هذا الوجه قطب الدين الراونديّ[١١٦].

الوجه الثالث: أن تكون " فَرِيضةً " بالنصب بإضمار فعل، واحتمل هذا الوجه ابن أبي الحديد[١١٧].

الوجه الرابع: أن تكون " فَرِيضةً " بالنصب على الحال، واحتمل هذا الوجه الكيذريّ[١١٨]، وابن أبي الحديد[١١٩].

الوجه الخامس: أن تكون " فَرِيضةً " بالنصب على المدح، واحتمل هذا الوجه الكيذريّ[١٢٠]، وابن أبي الحديد[١٢١].

مناقشة الاحتمالات:

قال الخوئي: ((قوله: فريضة فرضها اللّه في بعض النّسخ بالنّصب على الاشتغال أو على الحال كما قاله بعض الشّراح، وفي بعضها بالرّفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف))[١٢٢]، وما قاله الخوئي من أنّها منصوبة على الاشتغال غير تام؛ وذلك لأنَّ النحاة اشترطوا في الاسم المشغول عنه أنْ لا يكون نكرة محضة؛ لأنَّه إذا رُفع ليس له إلا محل واحد وهو الابتداء، فلو كان نكرة محضة ورفع بالابتداء، قلنا: "رجلٌ ضربته"؛ لأنَّ "رجل" هذا لا يبدأ به، فحينئذٍ لابُدَّ أن يكون معرفة أو نكرة مختصة؛ ليصح رفعه على الابتداء، نظير قوله تعالى:

﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ (سورة الحديد ٢٧)، فرَهْبَانِيّة نكرة لا يمكن أن يكون مبتدأ فلا يكون من باب الاشتغال[١٢٣]، ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ "فريضة" تحتمل الرفع والنصب فهي أما أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف أو خبرًا لـ "حقّ الرعية"، وإما أن تكون منصوبة بإضمار فعل أو تكون حالًا أو تنصب على المدح، فأما الاحتمال الأول وهو أن تكون "فَرِيضةٌ" بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي ذلك فريضةٌ فهو محتمل؛ لدلالة الخبر على الاستمرار والدوام وهو ممّا تقتضيه الفرائض غير أنَّ القول به يستلزم القول بالتقدير وهو خلاف الأصل كما هو معلوم.

وأما الاحتمال الثاني فهو أن يكون " أَعْظَمُ" مبتدأ، و"حَقُّ الوَالِي" خبره، و"حَقُّ الرَّعِيَّةِ" كلام مستأنف على سبيل الابتداء، و"فَرِيضةٌ" خبره وهذا الاحتمال مستبعد تمامًا؛ لمخالفته سياق الكلام، فإنَّ حق الوالي وحق الرعية إنّما هما فرضان فرضهما الله تعالى ولا مسوّغ لأن يكون حق الوالي أعظم، كما أنَّ هذا الاحتمال مبنيٌ على عدّ الواو في "وحقّ الرعيّة" استئنافية، والأظهر كونها عاطفة بدلالة السياق، فإنّ إفراد "فريضة" دليل على وحدتهما، ولو تغايرا لقيل: فريضتان فرضهما الله تعالى، فهذا الوجه يجعل الفريضة من الله مقتصرة على حق الرعية على الوالي فقط، بل الفريضة تشمل الوالي والرعية، وعليه لا يكون القول بالاحتمال الثاني راجحًا.

أما احتمال النصب ففيه ثلاثة أقوال: أولّها: أن تكون "فَرِيضة" بالنصب بإضمار فعل، ففيه افتراض تقدير فعل محذوف وهو خلاف الأصل، ويمكن القول بصحته لو رفضنا التقدير في هذا الوجه، ومعه لا يمكن الالتزام به إلا في حالة عدم ترجيح الوجوه المحتملة الأخرى.

ثانيها: أن تكون "فَرِيضة" بالنصب على الحال، وهو الوجه الراجح؛ فمعه تنتفي الحاجة إلى التقدير أو القول بالحذف، قال الناظم[١٢٤]:

الْحَـــالُ وَصْـــفٌ فَضْـــلَةٌ مُنْتَصِـــبُ مُفْهِـــمُ فِـــي حَـــالِ كَفَـــرْدًا أَذْهَـــبُ

ثالثها: أن تكون "فَرِيضة" بالنصب على المدح، وفي هذا الإطار قَالَ الْخَلِيلُ: ((وَإِنَّمَا ينصب الْمَدْح والذم والترحم والاختصاص على إِضْمَار أَعني ويفسر على ذَلِك))[١٢٥]، ونقل الفخر الرازيّ أنَّ الْفَرّاء أَنْكَرَ ذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ ((الأول: أَنّ أَعْنِي إِنّمَا يَقَعُ

تَفْسيرًا للاسْم الْمَجْهُول، وَالْمَدْحُ يَأْتي بَعْدَ الْمَعْرُوف. الثّاني: أَنّهُ لَوْ صَحّ مَا قَالَهُ الْخَليلُ لَصَحّ أَنْ يَقُولَ: قَامَ زَيْدٌ أَخَاكَ، عَلَى مَعْنَى: أَعْني أَخَاكَ، وَهَذَا مِمّا لَمْ تَقُلْهُ العرب أصلًا))[١٢٦]، ولا يظهر في السياق ما يساعد على هذا الاحتمال، وبهذا يترجّح الاحتمال الرابع على سائر الاحتمالات.

هوامش البحث

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهريّ: ٤ /١٦٩٨ (مادة دلل).
(٢) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ٢ /٢٥٩ (مادة دلّ).
(٣) المصباح المنير في غريب الحديث الكبير، الفيومي: ١ /١٩٩ (مادة دلل).
(٤) البحر المحيط في علم أصول الفقه، الزركشيّ: ١ /٥٠.
(٥) لُمَعُ الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباريّ: ٨١.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: ١ /١٧.
(٧) لُمَعُ الأدلة في أصول النحو: ٨٠.
(٨) كتاب العين، الخليل: ٣ /٧٨ (مادة رجح).
(٩) معجم مقاييس اللغة: ٢ /٤٨٩ (مادة رجح).
(١٠) المحصول، الفخر الرازي: ٥ /٣٩٧.
(١١) التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، التفتازانيّ: ٢/ ٢٠٦.
(١٢) البحر المحيط في أصول الفقه: ٨ /١٤٥.
(١٣) التعريفات، الجرجانيّ: ٥٦.
(١٤) الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفويّ: ٣١٥.
(١٥) الكتاب: ١ /١٣.
(١٦) الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٣.
(١٧) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٠.
(١٨) ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ٢٠٨.
(١٩) ينظر: فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائيّ: ١٢٣، ١٢٤، إحياء النحو: إبراهيم مصطفى: ٣٩.
(٢٠) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٩ وما بعدها.
(٢١) ينظر الخصائص: ١ /٣٦.
(٢٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٣.
(٢٣) ينظر: إحياء النحو: ٣٨.

(٢٤) أي العرب.
(٢٥) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة: ١٨.
(٢٦) نهج البلاغة، تح: صبحي الصالح: 207.
(٢٧) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ /٧٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٩ /٨١.
(٢٨) شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحرانيّ: ٣ /١٩٨.
(٢٩) ينظر: حدائق الحقائق: ١ /٦٤٨.
(٣٠) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٩ /٨١.
(٣١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٩ /٨١.
(٣٢) ينظر المبحث الثاني من الفصل الثاني من الرسالة: ٩٥.
(٣٣) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ /٧٦.
(٣٤) نهج البلاغة، تح: صبحي الصالح: ٤٩.
(٣٥) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحراني: ١ /٣٢٥، اختيار مصباح السالكين: ٩٦.
(٣٦) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحراني: ١ /٣٢٥، اختيار مصباح السالكين: ٩٦.
(٣٧) ينظر: منهاج البراعة، الخوئي: ٣ /٨٩ ـ ٩٠، في ظلال نهج البلاغة: ١ /٩٥.
(٣٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ /٣٩٢.
(٣٩) شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغداديّ: ٦ /٣٠٤، وتنسب ضمن أبيات لرجل من بني أسد يقال له: معاوية بن خليل.
(٤٠) مغني اللبيب: ٥٥٩.
(٤١) ينظر: الخصائص: ٢ /٤٣٦.
(٤٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ /٣٩٢.
(٤٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١ /٥٥ ـ ٥٦.
(٤٤) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١ /٢٤٦ (مادة روع).
(٤٥) تهذيب اللغة: ٣ /١١٣ (مادة روع).
(٤٦) ينظر: منهاج البراعة، الخوئي: ٣ /٨٩.
(٤٧) أساس البلاغة: ١ /٣٩٦ (مادة روع).
(٤٨) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٤ /٣٧٨.
(٤٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٣ /١٢٢٣ (مادة روع).
(٥٠) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٤ /٣٧٨.
(٥١) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٧٥.
(٥٢) نهج البلاغة، تح: صبحي الصالح: ٤٥١، الكتاب (٦٢).

(٥٣) التعجب من أغلاط العامة، الكراجكي: ٥٣.
(٥٤) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٥ /٢٢٤.
(٥٥) إعراب نهج البلاغة وبيان معانيه: ١ /١٢٣.
(٥٦) بهجة الحدائق في شرح نهج البلاغة: ١ /٢٩٥.
(٥٧) نهج البلاغة، تح: صبحي الصالح: ١٩٠.
(٥٨) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ / ٥٢.
(٥٩) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحرانيّ: ٣ / ١٤٢.
(٦٠) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٨ / ٣٦٨ - ٣٦٩.
(٦١) ينظر: نفسه: ٨ / ٣٦٨ - ٣٦٩.
(٦٢) ينظر: اختيار مصباح السالكين: ٢٩٠.
(٦٣) حدائق الحقائق: ١ / ٥٩٨ - ٥٩٩.
(٦٤) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحرانيّ: ٣ / ١٤٢.
(٦٥) ينظر: نفسه: ٣ / ١٤٢.
(٦٦) حدائق الحقائق: ١ / ٥٩٨ - ٥٩٩.
(٦٧) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٢ /٣٩٠.
(٦٨) ديوان الأعشى، تح: محمد حسين: ٧٧.
(٦٩) حدائق الحقائق: ١ / ٥٩٨ - ٥٩٩.
(٧٠) نفسه: ١ / ٥٩٨ - ٥٩٩.
(٧١) تهذيب اللغة: ١٤ /١٤ (مادة طول).
(٧٢) ينظر: الكتاب: ١ /٣٦٧ - ٣٦٩، المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ: ١ /٦٦٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣ /١٣٨٣-١٣٨٤.
(٧٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٨ / ٣٦٨ - ٣٦٩.
(٧٤) نفسه: ٨ / ٣٦٨ - ٣٦٩.
(٧٥) ينظر: تسهيل الفوائد: ٩٠، أوضح المسالك: ٢ /١٩٧ - ١٩٨، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ /١٣٠ - ١٣١.
(٧٦) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ /١٨٧.
(٧٧) الكتاب: ١ /٣٦٧ - ٣٦٩.
(٧٨) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ /٢٥٢.
(٧٩) ينظر: نفسه: ٢ /٢٠٠.
(٨٠) ينظر: أوضح المسالك: ٢ /٢٠٤، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ /١٧٠.

(٨١) نهج البلاغة، تح: صبحي الصالح: ٢٨٧.
(٨٢) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ /٢٣٧.
(٨٣) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣ /٩١.
(٨٤) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ /٢٣٧.
(٨٥) ينظر: حدائق الحقائق: ٢ /٣٥٤.
(٨٦) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحرانيّ: ٤ /٢٢٩، اختيار مصباح السالكين: ٤٥١.
(٨٧) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ /٢٣٧.
(٨٨) ينظر: حدائق الحقائق: ٢ /٣٥٤.
(٨٩) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣ /٩١.
(٩٠) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحرانيّ: ٤ /٢٢٩.
(٩١) القواعد التطبيقية، نديم حسين: ٢٨٦.
(٩٢) أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد، ونسبه بعضهم إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشيّ ينظر: الكتاب: ٢٧٩/١، الخصائص: ٣ /١٠٤، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٣ /٦٤.
(٩٣) النحو الوافي: ٤ /١٣١.
(٩٤) ينظر: الكتاب: ١ /٢٧٩.
(٩٥) ينظر: بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ١٤ /٣٦١، في ظلال نهج البلاغة: ٣ /١١٤، إعراب نهج البلاغة، عبد القادر قطيش: ٦ /٢٤٨.
(٩٦) ينظر: الكتاب: ٣ /١٥٤، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ /١٥١.
(٩٧) نهج البلاغة، تح: صبحي الصالح: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.
(٩٨) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٠ /٣٠٧.
(٩٩) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ /٢٧٧.
(١٠٠) ينظر: حدائق الحقائق: ٢ /١٣٣.
(١٠١) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٠ /٣٠٧.
(١٠٢) ينظر: اختيار مصباح السالكين: ٣٨٣.
(١٠٣) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ /٢٧٧.
(١٠٤) ينظر: نفسه: ٢ / ٢٧٧.
(١٠٥) ينظر: نفسه: ٢ / ٢٧٧.
(١٠٦) ينظر: حدائق الحقائق: ٢ / ١٣٣.
(١٠٧) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني: ٢ /١٣٣، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ١ /٢١.

(١٠٨) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس: ٩١ ـ ٩٢.
(١٠٩) روايات نهج البلاغة في ضوء علم الدراية، الدكتور كاطع جار الله الدراجي، (بحث منشور ضمن أبحاث ودراسات مؤتمر نهج البلاغة سراج الفكر وسحر البيان، جامعة الكوفة بتاريخ ٢٧ ـ ٢٨ آذار ٢٠١١): ٤ /٨٠ ـ ٨١.
(١١٠) هكذا في النصّ، ولعل مراده: ليست الراحة نفسها.
(١١١) حدائق الحقائق: ٢ /١٣٣.
(١١٢) نهج البلاغة، تح: صبحي الصالح: ٣٣٣.
(١١٣) ينظر: حدائق الحقائق: ٢ /٢١١.
(١١٤) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١١ /٦٢.
(١١٥) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحرانيّ: ٤ /٣٩، اختيار مصباح السالكين: ٤٠٥.
(١١٦) ينظر: منهاج البراعة للقطب الراونديّ: ٢ /٣٥٦.
(١١٧) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١١ /٦٢.
(١١٨) ينظر: حدائق الحقائق: ٢ /٢١١.
(١١٩) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١١ /٦٢.
(١٢٠) ينظر: حدائق الحقائق: ٢ /٢١١.
(١٢١) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١١ /٦٢.
(١٢٢) منهاج البراعة، الخوئي: ١٤ /١٢١.
(١٢٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٥١ ـ ٧٥٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ /١٠٢.
(١٢٤) الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك: ٥٣.
(١٢٥) الجمل في النحو، الخليل الفراهيديّ: ٩٠.
(١٢٦) مفاتيح الغيب: ٥ /٢١٩ ـ ٢٢٠.

قائمة المصادر والمراجع

- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢م.
- اختيار مصباح السالكين: كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت٦٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، مؤسسة الطبع والنشر للعتبة الرضويّة المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الاندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- أساس البلاغة: أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- إعراب نهج البلاغة وبيان معانيه: الدكتور زهير غازي زاهد، إصدارات الجامعة الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، التميمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/٢٠١٤.

- إعراب نهج البلاغة: عبد القادر قطيش، تقديم: هاشم صفيّ الدين، دار الولاء لصناعة النشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الإيضاح في علوم البلاغة: أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الثالثة، د ت.

- البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ /١٩٩٤م.

- البلاغة فنونها وأفنانها: الدكتور فضل حسن عباس، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- التعجب من أغلاط العامة في مسألة الإمامة: القاضي أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت٤٤٩هـ)، تصحيح وتخريج: فارس حسون كريم، انتشارات دار الغدير، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، نشر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر - مصر، الطبعة: ١٣٧٧هـ/١٩٥٧ م.

- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

- الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة الرابعة، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥ه)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- القواعد التطبيقية في اللغة العربية: الدكتور نديم حسين دعكور، نشر: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨ م.

- الكتاب: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش، محمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- المحصول: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ /١٩٩٧ م.

- المقتصد في شرح الإيضاح: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

- النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، د ت.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت.

- بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: محمد تقي التستري، تحقيق: مؤسسة نهج البلاغة، مطبعة سبهر، دار أمير كبير للنشر، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

- بهجة الحدائق في شرح نهج البلاغة: علاء الدين محمد بن أبي تراب الحسني (ت١١١٠هـ)، تحقيق: الدكتورة غيداء كاظم عبد الله، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء - العراق، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د ت.

- تسهيل الفوائد وتكميل الفوائد: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت١٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د ت.

- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت.

- حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة: قطب الدين أبو محمد بن الحسين بن الحسن الكيذري البيهقي (ت٦١٠هـ)، تحقيق وتصحيح: عزيز الله العطاردي، مطبعة اعتماد، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، منشورات مكتبة الآداب بالجماميزت، المطبعة النموذجية، القاهرة، د ت.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة: دار القلم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د ت.

- روايات نهج البلاغة في ضوء علم الدراية، الدكتور كاطع جار الله الدراجي، (بحث منشور ضمن أبحاث ودراسات مؤتمر نهج البلاغة سراج الفكر وسحر البيان، جامعة الكوفة بتاريخ ٢٧ - ٢٨ آذار ٢٠١١)، مركز دراسات الكوفة، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة عشرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/١٤١٤ هـ.

- شرح التصريح على التوضيح: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهري (ت٩٠٥هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- شرح الرضيّ على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

- شرح نهج البلاغة: عزّ الدين أبو حامد عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي، بغداد، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- شرح نهج البلاغة: كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت٦٧٩هـ)، دار الثقلين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- فقه اللغة المقارن: الدكتور إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

- في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد: محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين، بيروت، الشركة اللبنانية للطباعة والتجليد، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م.

- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ت.

- كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، دار القلم، بيروت - لبنان، د ت.

- لُمَعُ الأدلة في أصول النحو: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، محمد على حمد الله، نشر دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥.

- مفاتيح الغيب "التفسير الكبير": أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

- من أسرار اللغة: الدكتور إبراهيم أنيس، المطبعة الفنية الحديثة، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٦م.

- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: حبيب الله محمد بن هاشم الهاشمي الخوئي (ت١٣٢٦هـ)، تحقيق: علي عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراونديّ (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الكوهكمري، منشورات مكتبة آية الله المرعشي العامة، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

- نهج البلاغة: جمع أبو الحسن محمد بن الحسن الرضيّ (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور صبحي الصالح، دار الكتاب المصري - اللبناني، مصر - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.